التربية والتعليم في خدمة تنميـــة المجتمع

أ/صـــباح غربي
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة بسكرة

الملخص :

لقد أخذت العديد من دول العالم الثالث بأسلوب التنمية الاجتماعية منذ أن نالت الاستقلال من المستعمرين. ولعل ما يساعد الأفراد على التغيير والتطوير وجود نظام تعليم عال فعال يضمن للأفراد فرصة الحراك الاجتماعي والإسهام بنية صادقة في الأخذ بأنفسهم ومجتمعاتهم إلى مستقبل أرحب وحياة أفضل.

وقد جاء هذا المقال ليتناول دور التربية والتعليم في تنمية المجتمع .

Abstract :

I have taken many third world countries in a manner of social development since it gained independence from the colonizers. What may help individuals to change and development of a system of higher education effectively guarantees individuals the opportunity to contribute to social mobility and in good faith in taking themselves and their communities to welcome the future and a better life.

Came to this article addresses the role of education in community development

مقدمـــة:

لقد لازمت التربية منذ نشأتها الحياة البشرية، إذ أنها تعني في صورها الأولى التعلم من الكبار كيفية التغلب على مصاعب الحياة ومواجهة الطبيعة والصراع معها، وقد ظلت هكذا لفترات طويلة إلى أن أصبحت في المجتمعات الطبقية امتيازا طبقيا حكرا على الصفوة أو القلة حيث كان التعليم والتربية قاصرا فقط على أبناء الميسورين والنبلاء، ومع تطور الحياة وتعقدها وتحديدا في القرنين السابع والثامن عشر ومع الثورة الصناعية الفرنسية وافقت الرأسمالية مرغمة على تعليم أبناء الفقراء والبسطاء حرفة أو صناعة أو تدريب على وسيلة من وسائل الإنتاج على اعتبار أن أبناءها لا يليق بهم أن يقوموا بتلك الأعمال اليدوية، من هنا ارتبط التعليم بالتطور الصناعي والزراعي والتجاري، أي ارتبط بالتنمية والتقدم الاقتصادي، وتنوع التعليم بتنوع وسائل الإنتاج وظروفه، لذا نلاحظ الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد أو التنمية الاقتصادية. وهناك علاقة وثيقة بين التنمية وأسلوب التربية الذي يسود المجتمع والذي قد يساعد أو لا يساعد على تدعيم حركة التنمية الشاملة في المجتمع، ولقد عبر هيجنز B.Higgins عن هذه العلاقة حين اعتبر عملية التربية أحد عوامل الإنتاج فالتربية هي بمثابة مدخلات ومخرجات للإنتاج الشامل وأن قيمة التنمية تبدو في أنها غاية في حد ذاتها لأنها تعمل على زيادة مخرجات السلع والخدمات القائمة إنها بمثابة جزء من الدخل القومي.[1] وفي هذا المقال سوف نتعرض بالتحليل والدراسة للعلاقة بين التربية والتعليم والنظام الاقتصادي وللمدارس الفكرية المختلفة التي نظرت للعلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية إضافة إلى الحاجة لتنمية الموارد البشرية وكيفية استخراج العائد في الاستثمار التربوي.

أولا: التربية والاقتصاد (التنمية الاقتصادية) لم يعترف للدور الفعال الذي يقوم به التعليم في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد أن ظهرت الأبحاث والدراسات الاقتصادية والتربوية وبينت أن العائد المالي للتعليم يقدر بثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في المجالات الأخرى، ثم ظهرت نظريات أخرى تهتم بقطاع التعليم وتجعل من الإنسان قيمة رأس مالية عالية وعامل أساسي مؤثر في التنمية وذلك على خلاف ما كان قد نادى به العالم الاقتصادي "كينز" في الثلاثينيات بأن رأس المال المادي هو أكبر عامل للتنمية وأهم مجال للانطلاق في التنمية الاقتصادية، واستند العلماء في ذلك

إلى كل من التجربة الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعدما تبين أن شعوب هذه البلاد بدأت تصعد سلم التقدم بدأ المخططون الاقتصاديون يخططون لتنمية الإنسان بدلا من تنمية رأس المال فقط، ويرون أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر وأن التنمية البشرية صارت ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية نتيجة لما تنميه من قدرات ولما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد وتعود على المجتمع بالفوائد والأرباح، ومن ثم أصبح الاختيار الأفضل للتنمية هو اختيار نظام التعليم الذي صار فيما بعد من أهم دعائم التنمية ومن أكثر عواملها وأحد مجالات الاستثمار الهامة فيها.[2] فالتنمية أساسا هي "عملية تغيير في الاتجاه إلى جانب أنها تحريك للمعطيات الطبيعية وتحويلها إلى مادة اقتصادية عن طريق العلم وتطبيقاته التكنولوجية وهي تتوصل بالإنسان وغايتها الإنسان نفسه"، وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم أساسا على زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وحسن الاستهلاك فإن ذلك كله يستلزم التربية في نشر الوعي الإنتاجي وتأصيله لدى الأفراد.[3] فالتربية تساهم في بناء المجتمع وتقدمه في اتجاهين أساسيين هما: الاتجاه الاقتصادي والاتجاه الاجتماعي، ولذا فللتربية وظيفتان أساسيتان هما **الوظيفة الاقتصادية** وتسعى إلى إعداد وتدريب الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين، **والوظيفة الاجتماعية** إذ تسعى أيضا إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة الفنية ثقافيا واجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية والمهنية الجديدة، أي لترقية المستويات الاجتماعية لإحداث التحول الاجتماعي اللازم للتحولات الاقتصادية الحاصلة لغرض تحقيق عملية ترقية النظام الاجتماعي ككل من خلال تكامل البعدين الأساسيين المهني والإنساني عند الأفراد. وبناءا على ذلك اتخذ الطلب على التربية اتجاهين رئيسيين يعملان بشكل مستقل رغم تداخلهما وتكاملهما يطلق على الطلب الأول **الطلب الاقتصادي** على التربية ويهدف إلى توفير العدد اللازم من الأيدي العاملة الفنية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تسعى إليه الدولة، بينما يطلق على الطلب الثاني **الطلب الاجتماعي** ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والسلام، وفقدان السيطرة على التوازن بين هذين النوعين من الطلب على التربية قد يؤدي إلى صعوبات ومشكلات خطيرة على الدولة.

وعلى هذا يمكن القول إن المشكلات الناتجة عن ازدياد الطلب الاجتماعي على التربية وفقدان الطرق العلمية لمعالجتها قد تقود إلى مشكلات تربوية تخص بناء الإنسان مهنيا واجتماعيا، أما من الجانب الآخر (النمو الاقتصادي) وازدياد الطلب على القوى العاملة بالشكل الذي لا يقدر النظام التربوي بواقعه وكفاءته وحجمه من الاستجابة لهذه الزيادة فإن الفوضى ستعم في أنشطة السوق وميادينها وقد تتعطل خطط التنمية الاقتصادية في تنفيذ أهدافها إما لنقص في الأيدي العاملة الفنية أو لاشتغال الأماكن الفنية من قبل أيد عاملة غير فنية.[4] وبتأكيد التنمية بمفهومها الحديث على تنمية الإنسان من حيث مهاراته وكفاياته وقيمه واتجاهاته نحو الحياة والمجتمع نحو العمل، وتنمية المجتمع وتوفير الحقوق الإنسانية الأصيلة لجميع المواطنين وتمكينهم من النهوض بواجباتهم وتحقيق وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع وما تتطلبه من الديمقراطية والمساواة ومن إحداث التطور في المجتمعات والشعوب وإعداد الأفراد للمساهمة فيه والتكيف لمطالبه.[5]

فالأولوية التي تعطى للجانب البشري في التنمية ينبغي أن تكون أولوية مطلقة حتى يمكن صناعة التنمية وليس شراء مظاهرها، لتحقيق تنمية عميقة وحقيقية تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه، وتنمية الموارد البشرية هي التعليم والتأهيل والتدريب.[6] ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين التربية والتعليم والاقتصاد، إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من "الخدمة " تقدم للناس في عزلة عن العملية الاقتصادية، وإنما أصبح ينظر إليها على أنها "استثمار" بصورة أساسية، وإنها هي والنشاط الاقتصادي وجهان لشيء واحد يستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة، ولا شك أن الربط بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضمن تنمية الموارد البشرية، أي زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع واستثمارها بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتتم هذه التنمية بطرق متعددة منها التعليم الرسمي بمراحله المختلفة وأنواعه المتعددة، ومنها التدريب وكذلك التطوير الذاتي أي سعي الأفراد من تلقاء أنفسهم وبجهودهم الخاصة إلى زيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ومواهبهم.

ثانيا: النظريات الاجتماعية والتعليم يكشف تحليل التراث التاريخي والاجتماعي للمجتمع الحديث عن مدى تطور هذا المجتمع بصورة تدريجية خلال القرون الماضية، والتي شهدت تغيرات ملحوظة وسريعة، جعلت المجتمع الحديث مجتمعا متميزا عن غيره من

المجتمعات البشرية السابقة، هذا ما جعل علماء الاجتماع يهتمون بمختلف التنظيمات وعلاقتها فيما بينها. تتبلور إسهامات علم الاجتماع في دراسة النظام التعليمي والتربوي عند مناقشتهم وتحليلهم للعلاقة المتبادلة بين هذا النظام وغيره من النظم الاجتماعية الأخرى، علاوة على تحليلهم لأهم مكونات هذا النظام والتي جاءت في ضوء معالجتهم لقضايا فرعية مرتبطة به مثل دراستهم للمؤسسات التعليمية أو لوظيفة النظام التعليمي والتربوي...الخ ويمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم الاتجاهات السوسيولوجية التي ركزت على دراسة النظام التعليمي والتربية عامة.

1- النظريات الوظيفية: نعني بالاتجاه الوظيفي Functional Paradigm، ذلك الاتجاه الذي يشمل النظريات الآتية: النظريات البنائية الوظيفية Structural Functionalist، نظرية رأس المال البشريHuman Capital ، نظرية التطور Evolutionary Theoryوتحليل النظمSystems Analysis، وهذه النظريات- رغم وجود اختلافات كثيرة فيما بينها تكون اتجاها واحدا Paradigm – بالمعنى الذي استخدمه توماس كون T.Kuhn –، وقد هيمن هذا الاتجاه الوظيفي على علم اجتماع التربية هيمنة كاملة منذ مطلع الخمسينات حتى أزمة الستينيات ومازال هذا الاتجاه –رغم أزمته- يمثل العلم السائد في التربية، وتتفق مجموعة النظريات التي يشملها الاتجاه الوظيفي مع مجموعة من الافتراضات النظرية تحدد طبيعة المجتمع والتربية والعلم الاجتماعي.[7]

وتتركز رؤية أصحاب هذا الاتجاه من خلال تصورهم للعلاقة المتبادلة بين القطاع التعليمي والتربوي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، وينقسم هذا الاتجاه إلى أربعة مداخل وهي:

أ- مدخل الأنساق والبناءات الاجتماعية: من أهم رواد هذا المدخل كل من جون ديوي J.Dewey، كارل مانهايمK.Manheim ، دور كايمDurkheim وتالكوت بارسونزT.Parsons .

ومن أبرز القضايا التي تم معالجتها بواسطة بارسونز تركيزه على قضية المدرسة كطبقة اجتماعية أو ما أسماه في أحد مؤلفاته طبقة المدرسة The School Class وناقش ثقافة هذه الطبقة محاولا التعرف على الثقافة المدرسية كما ناقش قضية التعليم

العالي ودور الجامعة في المجتمع واعتبارها التنظيم الأم التي تغذي جميع المؤسسات بالفئات المهنية المختلفة.[8]

ب- مدخل الفعل الاجتماعي Social Action Approach : يرجع هذا المدخل إلى تصورات ماكس فيبر M.Weber وخاصة أنها تلازمه مع الكثير من رواد علم الاجتماع أمثال دور كايم وديوي ومانهايم وغيرهم وجاءت تصوراته حول التعليم في إطار مناقشته لعملية تطور وازدهار الرأسمالية الغربية ككل، هذا ما طرحه في نظرية الفعل الاجتماعي التي تندرج تحت إطار البنائية الوظيفية فلقد ركز حول جهود الاتجاه العقلاني في المجتمع الحديث الذي يعتمد على التعليم والاهتمام بالعلم والتخصص وظهور مؤسسات تعليمية وتربوية تتسم بالطابع البيروقراطي العقلاني كما حدد طبيعة الموظف المدني (البيروقراطي) الذي يحصل على أعلى الشهادات العلمية والتخصصات الدقيقة والخبرة وغيرها من الخصائص التي تؤهله للحصول على المراكز المهنية في المجتمع الحديث، علاوة على ذلك فقد اهتم فيبر بدراسة العلاقة بين التعليم والتدريبTrainning والعمل على المزيد من اقتناء التخصصات العلمية المطلوبة لعملية التقدم العقلاني الحديث.[9]

ج- مدخل نظرية رأس المال البشري Human Capital Theory : تعد هذه النظرية من أشهر النظريات الوظيفية والتي ذاع صيتها طويلا خلال حقبة الخمسينات والستينات وربما للآن، وذلك لأن محور التنمية كان هاجسا وطنيا لبلدان العالم الثالث عقب تحررها واستقلالها السياسي، فمن الملاحظ أن رجال الاقتصاد بدءوا يدركون في الخمسينات أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية أو ما يسمى "**الاستثمار في رأس المال البشري**" والبناء المنطقي لنظرية رجال الاقتصاد عن عملية التنمية يعترف بالدور الرئيسي للتعليم لكن الإنفاق العادي في العملية الإنتاجية وهي الأرض والعمل ورأس المال قد استبعد تقريبا أي بحث جدي في مشكلة التوسع في الموارد البشرية.[10]

رغم أن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث تيودور شولتز T.Schultz الذي ركز في تحليلاته على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الأخرى، كما ناقشت مخرجات ومدخلات التعليم وإعداده للقوى العاملة واعتبار التعليم نوع من الاستثمار الاقتصادي، أو اعتبارها ككل جزء من عمليات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية وجوهر عملية التنمية الشاملة سواء في المجتمعات المتقدمة أو أيضا في الدول النامية.[11]

من ناحية أخرى اهتمت نظرية رأس المال البشري بالتركيز على عملية إعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج، وحاول أن يبرهن (شولتز) على تحليلاته من خلال دراسته لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية وكيف تم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات وتخريجها للكوادر العلمية والفنية المؤهلة لإدارة عملية الإنتاج.[12]

وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:

1- تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري.

2- العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الإنسان.

ورأى شولتز أن هؤلاء الباحثين قد بنوا اعتقادهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم وهو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها.[13]

2- المداخل الراديكالية (النقدية) Critical or Radical Approach ترتبط هذه المداخل **بمدرسة فرانكفورت** التي ظهرت في ألمانيا، وحاولت أن تنقد كل من البنائية الوظيفية والماركسية وتحليلاتها للمشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي توجد في المجتمعات الغربية عموما، ولقد ركزت هذه المدرسة على دراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية عموما بما فيها النظام التعليمي، وكيفية توجيه هذا النظام إلى إيديولوجيات محددة سواء ماركسية اشتراكية أو رأسمالية ولم تحقق عموما ما يسمى بدولة الرفاهية المزعومة نظرا لوجود كثير من التناقضات التي توجد في كل من المجتمعات الاشتراكية سابقا أو الرأسمالية وغيابهما لتطبيق الديمقراطية أو تطويرها عن طريق المؤسسات التعليمية أو غيرها من المؤسسات الأخرى.[14]

كما قد ظهرت مجموعة من المداخل الحديثة لدراسة التعليم والنظام التعليمي مثل نظرية الحرمان الثقافي وتركيزها على دراسة الثقافات الفرعية للطبقة العمالية التي تعاني من الحرمان التعليمي والثقافي في المجتمعات الغربية، كما ظهرت مدرسة إعادة التحليل

الاجتماعي للتربية والتي جاءت في تحليلات **ويكسر** الذي يطرح أفكار جديدة أكثر تطورا لأهداف التعليم في المجتمعات الحديثة.[15]

ثالثا: التخطيط التربوي والعائد في الاستثمار التربوي يعد التخطيط سمة ملازمة للحياة البشرية، سواء في صورتها البسيطة أو المعقدة، فالإنسان ينظم حياته وأولويات عمله وفق تصور معين يضعه لنسه ويسير عليه، وذلك في ضوء ظروفه المادية والاجتماعية، وكذلك الجماعة الصغيرة كالأسرة تدير حياتها وتنظمها وتخططها وفق موردها واحتياجاتها وأولويات الإنفاق...الخ، من هنا نلاحظ عمل إنساني مرتبط بوجود الإنسان والجماعة، ويتطور ويتعقد بتعقد وتطور حياة الإنسان والجماعة، فالتخطيط هنا هو محاولة من الفرد لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة في فترة زمنية معلومة مع السعي المتواصل لتنمية قدراته وموارده لتحقيق مزيد من الأهداف والتخطيط بهذا هو عملية أساسية من عمليات الإدارة.[16] ويمكن تعريف **التخطيط التربوي** من خلال ما سبق بأنه: " التنبؤ بسير المستقبل في التربية والسيطرة عليه من أجل الوصول إلى تنمية تربوية متوازنة وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة، وإلى الربط بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة." أما التخطيط التعليمي فيعرفه سيف فهمي بأنه: "العملية المتصلة المنتظمة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والاقتصاد والمالية، وغايتها أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديدا تاما، وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمي بها قدراته وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في جميع النواحي."[17]

وباعتبار العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم هذا الأخير في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.

1- الاستثمار في الميدان التربوي (التعليمي): هناك الكثير من القضايا التي يهتم بدراستها علم الاجتماع والمتخصصين في علم الاجتماع التربوي عندما يحللون العلاقة المتبادلة بين النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية ونوعية المجتمعات التي توجد فيها، ومن أهم هذه القضايا **الاستثمار التعليمي** تلك القضية التي تعكس بوضوح جوهر العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد اهتم كثير من علماء الاجتماع والتنمية والاقتصاد بدراسة الاستثمار التعليمي من جوانب متعددة ويرجع التغيير لنظرية رأس المال البشري التي ترتبط بتصورات تيودور شولتز في تحليلها لأهمية التعليم واعتباره المكون الأساسي لرأس المال البشري. فقد اهتمت نظرية رأس المال البشري بقضية الاستثمار التعليمي وذلك عن طريق ما يعرف أيضا بالاهتمام **باقتصاديات التعليم**، وتحليل كل من مدخلات ومخرجات العملية التعليمية ككل سوف يؤدي إلى تطوير النظام التعليمي ومؤسساته في المرحلة الحالية والمستقبلية، وقد استفادت دول كثيرة من خلال الاسترشاد بمضمون نظرية رأس المال البشري والتي تؤكد على أهمية تعليم وتثقيف القوى العاملة وتطوير قدراتها المستمرة حتى تستطيع أن تكون لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها في المؤسسات الإنتاجية بمختلف أنواعها، وهذا ما جعل الدول النامية والمتقدمة تكرس جزء كبيرا من ميزانية الدولة من أجل التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية وتوجه جزء كبير من الموارد المالية إلى مراكز البحث والتطور التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات العلمية والتقدم التكنولوجي عموما.[18] وينقسم الاستثمار المادي في الميدان التربوي إلى قسمين هما:

أ- **الاستثمار الاجتماعي The Social Investment:** يتضمن هذا الاستثمار نوعين من الكلفة أحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، ويصف كل من **Woodhall** و**Vaizey** ذلك الاستثمار بأنه جميع النفقات على التربية من قبل الاقتصاد، حيث تشكل الكلفة المباشرة كلفة وقت المعلمين (ويقاس برواتب المعلمين) وكلفة استخدام المباني (ويقاس بالإيجار السنوي للبنايات غير الحكومية والعمر المتوقع بالنسبة للبنايات الحكومية) وأثمان الأثاث واللوازم والكتب بينما تشكل الكلفة غير المباشرة قيمة وقت الطلبة (ويقاس بدخل أقرانهم وزملائهم في سوق العمل). ويحسب العائد الاجتماعي كما حدده كل من **Sheehan** و **Blaug** من استحصال الفروق بين الكلفة المطلوبة للتربية

من قبل المجتمع وبين مجموع الدخل أو الرواتب والأجور، أي الفرق بين الكلفة التي يقدمها والربح الذي يجنيه المجتمع، وتقدم حسابات العائد الاجتماعي الدلائل والمعايير للربحية في الاستثمار حيث تفيد صانعو القرار التربوي والسياسي وكذلك مخططو التربية باتجاهات عدة وهي:

1. تقديم إشارات مباشرة وواضحة لتحديد السياسة الاستثمارية.
2. تقديم إشارات مباشرة لترشيد الإنفاق في السياسة المالية الحكومية.
3. تقديم المعايير الصادقة في مسائل تخصيص الاستثمار المادي وتوزيعه بين مستويات التربية وأنواعها.
4. تقديم الدلائل المفيدة لأغراض التخطيط التربوي.[19]

ب- الاستثمار الفردي The Private Investment : يتضمن أيضا هذا الاستثمار نوعين من الكلفة أحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، ويصف الباحثون هذا الاستثمار بأنه يمثل النفقات الكلية لأجور الدراسة والكتب والسفر وكل ما يدفع من قبل الطالب نفسه باعتبارها كلفة مباشرة وما يرتبط بقيمة وقت الطالب باعتباره كلفة غير مباشرة.

2- قياس المردود الاستثماري التربوي: ما زال ميدان "اقتصاديات التعليم" من الميادين البكر نسبيا فقد ظل رجال الاقتصاد زمنا طويلا لا يفضلون التعليم كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية ولعل ذلك كان راجعا إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادي من العملية التعليمية بنفس الدقة التي يقاس بها العائد من عملية صناعية أو تجارية، ورفض كثير من رجال التربية فكرة الربط بين تكوين البشر وبين إنتاج السلع المادية، ومع نهاية الربع الأول من القرن العشرين احتل هذا الموضوع مكان له شأنه في الدراسات التربوية الاقتصادية ثم ازدادت العناية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الاهتمام بالتخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.[20]

فالصلة بين التنمية الاقتصادية وبين التنمية البشرية ليست في حاجة إلى فضل من جلاء، والقول بأهمية رأس المال البشري ودوره غدا قولا مكررا، والدراسات التي تقيس دور رأس المال البشري في التنمية وفي زيادة الدخل القومي غدت شائعة ومعروفة في كثير من البلدان. دراسات **شولتز Schultz**، دراسات **أوكرست Aukrust** .[21]

وهناك العديد من الطرائق التي استخدمت في قياس عائدات التربية منها: طريقة الترابط وطريقة البواقي وطريقة التنبؤ بحاجات الطاقة العاملة وطريقة القياس المباشر لعائدات التربية، وفيما يلي نظرة موجزة عن هذه الطرائق:

أ- طريقة الارتباط البسيطة Simple Correlation Approach : يرتبط الإنفاق على التعليم بالدخل القومي ارتباطا وثيقا وتعتبر طريقة دراسة الارتباطات داخل المجتمع إحدى طرق قياس العائد من التربية والتي توضح لنا أن هناك ارتباطا حقيقيا وثيقا بين الدخل والتربية في فترة معينة، وعلى الرغم من أن هناك صعوبات متصلة بكيفية تقدير الدخل القومي من ناحية والاستثمار في التربية من ناحية أخرى فإن هذه الصعوبات تعتبر ثانوية بالنسبة لضعف تلك الدراسات وتعتبر ازدواجية الأسباب هي سبب الضعف الرئيسي.

ب- طريقة البواقي Residual Approach: تجري هذه الطريقة أو تتكون من حساب الناتج الكلي أو الزيادة في إنتاج مجتمع ما في فترة زمنية محددة ثم حساب وقياس المنصرف كلما أمكن من رأس المال والعمل ونصل بعد ذلك على النتيجة التي تقول أن الزيادة ترجع إلى المنصرف غير المعروف أو مخصص وهو التربية.[22]

ج- طريقة التنبؤ بحاجات الطاقة العاملة: تعني احتساب ما يحتاجه الاقتصاد القومي من أيدي عاملة ماهرة وفنية متخصصة.

د- طريقة القياس المباشر لعائدات التربية: يتم عن طريق المقارنة بين أرباح الأفراد وبين مستوى تربيتهم، ونحصل على مردود التربية عن طريق استخراج نسبة الأرباح والنفقات، ويمكن قياس عائدات التربية ضمن الإطار القومي، فنقارن –كما فعل شولتز– بين زيادة الدخل القومي وبين الدخل الناجم عن زيادة مخزون التربية لدى الطاقة العاملة.

وعلى هذا الأساس أصبح التعليم والتدريب من أحد أهم المتطلبات الأساسية لأية سياسة تنموية، باعتبارهما إنتاجا اجتماعيا يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية، وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية والإثراء الوظيفي من ناحية، ويرتبط بالبناء الاجتماعي الذي يشكله من ناحية أخرى.

رابعـــا: التعليم العالي و التنمية الاجتماعية يحتل التعليم العالي مكانا بارزا في التنمية الإجتماعية بل التنمية الشاملة، و قد لا نتجاوز الحقيقة حين نذكر أن التنمية حتى عند

الذين يتصورون مفهومها تصورا جزئيا ــ اقتصادية أو اجتماعية ــ لا يغفلون دور التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي ــ بصفة خاصة ــ و يجعلونه في مقدمة الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية، باعتبار الإنسان هو العنصر الأساس في كل مشروعات التنمية، ولا يمكن صياغة الإنسان وإعداده إلا من خلال برامج وخطط تعليمية وتربوية تتناسب مع متطلبات التنمية علميا وفكريا ومهنيا بحيث يكون الإنسان مهيّئا للقيام بالدور المطلوب منه في ذلك . فالتعليم العالي يعتبر أحد المقومات الأساسية لمشاريع التنمية في مختلف جوانبها حيث تعتمد الدول في دراساتها المسبقة لمشروعات التنمية الشاملة على دراسة الواقع التعليمي، ومدى تأثيره على هذه المشروعات سواء كانت في مجال التنمية الإقتصادية أو الإجتماعية أو التربوية أو غيرها مما يعد فروعا للتنمية الاساسية وهي التنمية البشرية، فالإنسان هو الهدف لكل هذه المشروعات فمنه وإليه توجه برامج التنمية المختلفة، إذ أن الإنسان هو عنصر العمل الذي تقوم به هذ البرامج، يقول الدكتور/ نادر الفرجاني: "المقصود بالتنمية البشرية هنا هو تنمية عنصر العمل ضمن العملية الإنتاجية، وهي لا تختلف في ذلك عن تنمية المصادر المالية، الطبيعية، وهي تعني بالفرد داخل المجتمع وبالمؤسسات التي تزوده بالمهارات وبالمعارف اللازمه ليصبح عنصرا فعالا في المجتمع إبتداء بالإدارة التي تزود النشء بالزاد المادي والمعنوي، ومرورا بالمؤسسات التعليمية – التي تلقنه مبادئ الإستدلال المنطقي وتزوده بالمعارف والمهارات الأساسية، وبالمؤسسات الإقتصادية عبر التلمذة والتدريب المستمر – التي تجعله يواكب التطورات التقنية الحديثة وينمي انتاجيته باستمرار، وانتهاء بالتنظيم الاجتماعي الكفء الذي بدونه تبقى القوى البشرية مجرد إمكانيات غير مستغلة ". [23] والواقع أن التعليم العالي يؤثر في التنمية، وخاصة التنمية الإجتماعية تاثيرا مباشرا، حيث يستطيع الإنسان المتعلم أن يصوغ مشروعات التنمية وبرامجها وفقا للدراسات والبحوث والمقاييس العلمية السليمة التي تجعل من هذه البرامج والمشروعات مطابقة لحاجته ولواقعه بل ولتطلعاته المستقبلية، كما يستطيع أن يستخدم الأدوات العلمية في القياس والتقويم للنتائج التي تصل إليها هذه البرامج، ويحلل هذه النتائج لقياس مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية في مجتمعه، وبين وضع المشروعات والبرامج وانتهاء بالتقويم والقياس تحتاج هذه المشروعات والبرامج إلى إنسان متعلم يستطيع أن يفهم ويطبق هذه التنمية في أحدث ما

يمكن أن يستفيد منه سواء كان ذلك في ميدان النظريات والتصورات أو في ميدان استخدام الأجهزة والوسائل والمعدات التقنية الحديثة . ولذا فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن أي مشروع للتنمية في أي مكان من العالم لا يمكن أن يؤسس على قواعد صحيحة ويحقق أهداف إذا لم تتولاه عناصر بشرية متعلمه، مدربه ومؤهله على تنفيذه . وقد عُني الباحثون و الدارسون للتنمية بالتعليم العالي و أهدافه و أسسه و مخرجاته التي تقوم عليها برامج التنمية، فبمقدار ما تتم صياغة فلسفة التعليم العام والعالي وسياساته وأهدافه وبرامجه صياغة جيدة تراعي احتياجات المستقبل من القوى العاملة المؤهّلة والمدرّبة لتحقيق برامج، تتم الاستفادة من نتائجه بصورة إيجابية وجيدة، أما إذا وضعت هذه الأهداف والبرامج التعليمية دون مراعاة لحاجة المجتمع وتوقعاته المستقبلية فإن ذلك يؤخّر مسيرة برامج التنمية، بل قد يتحول ذلك إلى معوقات تقف أمام تلك البرامج وتشكل مع مرور الأيام تراكما من المشكلات تصعب معالجته.

خاتمة:

إن الجامعة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى. وقد اعترف الكثير من المربين بعلاقة التعليم المدرسي والجامعي بالتغيير الاجتماعي لأنهما يقويان المهارات ويذكيان روح الابتكار لدى الفرد. إن التعليم الجامعي في المجتمعات النامية له أثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسر فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم. وكما قيل على الجامعة أن تؤدي كل الوظائف التي يفرضها المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك توجها في الجامعات حاليا نحو التعليم لتلبية حاجة الفرد وحاجة المجتمع من مهن مختلفة وهذا يعني تعليما موجها لسد حاجات المجتمع. وقد حدث هذا بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى مراجعة التركيبة الداخلية للجامعات التي كانت قائمة على تدريس مواضيع تقليدية تزود الطالب بالمهارات الأساسية وأصبحت فيما بعد ما تسمى بالتعليم الجامعي المتخصص المهني وقد طغى هذا النوع من التعليم على تعليم المهارات الأساسية التي كانت حجر الأساس في كلية الآداب. وأدى ذلك إلى وجود الكثيرين من حملة الشهادات المهنية بدون امتلاك المهارات الأساسية.

الهوامش:

1- إسماعيل حسين عبد الباري، **أبعاد التنمية**، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 108.

2- علي براجل، **(إصلاح التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية 1962/1984-دراسة نظرية ميدانية)**، رسالة ماجستير في علوم التربية، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، 1990/1991، ص 87.

3- منير المرسي سرحان، **في إجتماعيات التربية**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص ص (266-267) .

4- عبد السلام الخزرجي، رضية حسين الخزرجي، **السياسة التربوية في الوطن العربي-الواقع والمستقبل-**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان،2000، ص ص (41-43).

5- نخبة من أساتذة الجامعات العربية، **دراسات في المجتمع العربي**، الطبعة الأولى، إتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة، عمان، 1985، ص 421.

6- شبل بدران، حسين البيلاوي، **علم اجتماع التربية المعاصر**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 18.

7- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع-النشأة والتطور-**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 325.

8- عبد الله محمد عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 327.

09- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، **أسس التربية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص ص (314-315).

10 - عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع التربية الحديث**، نفس المرجع السابق، ص ص (193-196).

11- عبد الله محمد عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 328.

12- راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 68.

13- عمر التومي الشيباني، **التربية وتنمية المجتمع العربي**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص 169؛ أنظر كذلك: راوية حسن، نفس المرجع السابق، ص 71.

14- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع التربية الحديث**، نفس المرجع السابق، ص ص (315-342).

15 - شبل بدران، حسين البيلاوي، نفس المرجع السابق، ص ص(32-39).

16- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، نفس المرجع السابق، ص 309.

17- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، نفس المرجع السابق، ص 366.

18- سعيد إسماعيل علي، ، **فقه التربية-مدخل إلى العلوم التربوية-**، الطبعة الأولى، سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس، الكتاب الواحد والعشرون، دار الفكر العربي، القاهرة ، ص 196.

19- فاروق شوقي البوهي، **التخطيط التعليمي-عملياته، مداخله، التنمية البشرية،تطوير أداء المعلم-**، دار قباء، القاهرة، 2001، ص ص(36-37).

20- لطفي بركات أحمد، **التربية والتقدم في الوطن العربي**، دار المريخ، الرياض، 1979، ص (108-109) .

21- مصلحة الدلائل المرجعية، "**اقتصاديات التعليم**"، من موقع الانترنيت www.ajeeb.com , أنظر كذلك: لطفي بركات أحمد،نفس المرجع السابق، 109.

22- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ، نفس المرجع السابق، ص 329.

23- أبو طالب محمد السعيد، رشراش أنيس عبد الخالق، **عوامل التربية-الجسمية والنفسية والاجتماعية-** الطبعة الأولى، سلسلة علم التربية العام، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 120.

24- محمد منير مرسي، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص ص(118-122).